

تأثير صعود القوى المتوسطة على بنية العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في ضوء نظريات العلاقات الدولية د. مأمون أحمد أبو رعد

استاذ مساعد قسم العلوم الاجتماعية شعبة التاريخ كلية الآداب، جامعة البحرين

Maburaud@uob.edu.bh

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير صعود القوى المتوسطة على بنية العلاقات الدولية في ضوء نظريات العلاقات الدولية (تحول القوة، الواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسسية، والبنائية). كشفت هذه الدراسة التحليلية عن أن صعود القوى المتوسطة يُشكل قوة دافعة حاسمة في إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. من خلال مزيج فريد من القدرات المادية والنشاط الدبلوماسي، تُساهم هذه القوى بنشاط في تحول النظام العالمي من نموذج ترانتي يركز على القوى الكبرى إلى نظام أكثر تعددية وتوزيعاً للقوة. كما أكدت الدراسة الفرضية الرئيسية التي تُشير إلى أن صعود القوى المتوسطة يؤدي إلى تحول في بنية العلاقات الدولية نحو نظام أكثر تعددية وتوازناً، مما يُعزز التعاون المتعدد الأطراف ويُقلل من هيمنة القوى الكبرى.

الكلمات الدالة: القوى المتوسطة، بنية النظام الدولي: نظرية تحول القوة، الواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسسية، البنائية.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the rise of middle powers on the structure of international relations in light of international relations theories (power transformation, neorealism, institutional liberalism, and constructivism). This analytical study reveals that the rise of middle powers constitutes a decisive driving force in reshaping the structure of international relations in the twenty-first century. Through a unique combination of material capabilities and diplomatic activity, these powers actively contribute to the transformation of the global system from a hierarchical model centered on major powers to a more pluralistic and distributed system of power. The study also confirms the main

hypothesis that the rise of middle powers leads to a shift in the structure of international relations towards a more pluralistic and balanced system, which enhances multilateral cooperation and reduces the dominance of major powers. This study aims to analyze the impact of the rise of middle powers on the structure of international relations in light of international relations theories (power shift theory, neorealism, institutional liberalism, and constructivism). This analytical study reveals that the rise of middle powers constitutes a decisive driving force in reshaping the structure of international relations in the twenty-first century. Through a unique combination of material capabilities and diplomatic activity, these powers are actively contributing to the transformation of the global system from a hierarchical model centered on major powers to a more pluralistic and distributed system of power. The study also confirmed the main hypothesis that the rise of middle powers is leading to a shift in the structure of international relations toward a more pluralistic and balanced system, enhancing multilateral cooperation and reducing the dominance of major powers.

Keywords: Middle powers, Structure of the International System, Power Shift, Neorealism, Institutional Liberalism, Constructivism.

المقدمة

يشهد النظام الدولي تحولات عميقة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تتجه بنية العلاقات الدولية نحو نظام أكثر تعقيداً وتعددية، بعيداً عن القطبية الواحدة. هذا التحول يتسم بتراجع النفوذ النسبي للقوى المهيمنة التقليدية وظهور مراكز قوة جديدة، لا سيما من دول الجنوب العالمي. إن صعود قوى مثل الصين وروسيا، وتراجع الهيمنة الأمريكية النسبية، يخلق بيئة استراتيجية أقل وضوحاً، مما يغذي النقاشات حول الطبيعة الحقيقية لبنية النظام الدولي الحالي.

في هذا السياق المتغير، برز مفهوم "القوى المتوسطة" كعنصر محوري في فهم ديناميكيات القوة العالمية. تُعرف القوى المتوسطة بأنها دول تحتل موقعاً متوسطاً في

طيف القوة الدولية، أي أنها تقع مباشرة دون القوى العظمى أو القوى الكبرى، ولكنها في الوقت ذاته تتمتع بنفوذ كبير وقدرة على تشكيل التطورات الدولية. إن أهمية هذه القوى تتجلى بشكل متزايد في نظام عالمي متعدد الأقطاب ومجزأ، حيث تظهر كجهات فاعلة رئيسية في صياغة الحوكمة العالمية، خاصة مع ابتعاد القوى الكبرى عن الالتزامات المتعددة الأطراف. تاريخياً، اكتسب هذا المفهوم زخماً بعد الحرب العالمية الثانية، عندما استخدمته دول مثل كندا لتمييز نفسها عن الدول الأصغر وتأمين موقع نقضيلي في النظام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب. واليوم، تُعد القوى المتوسطة مساهماً حاسماً في إصلاح التعددية.

تكمن المشكلة البحثية الأساسية في الحاجة إلى فهم أكاديمي شامل لكيفية تأثير صعود القوى المتوسطة، بخصائصها وسلوكياتها المميزة في السياسة الخارجية، على البنية الأساسية للعلاقات الدولية وإعادة تشكيلها، متجاوزاً التحليلات التي تركز بشكل أساسي على القوى الكبرى. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا التأثير من خلال عدسات نظريات العلاقات الدولية المختلفة، لتقديم فهم دقيق ومتعدد الأوجه لدور هذه القوى في نظام عالمي يتحول.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

المشكلة البحثية

على الرغم من الاعتراف المتزايد بالقوى المتوسطة كجهات فاعلة مهمة في الشؤون الدولية، لا تزال الأدبيات الأكاديمية تعاني من نقص في تعريف دقيق ومتفق عليه عالمياً، وإطار نظري شامل يوضح بشكل كامل تأثيرها المتطور على بنية النظام الدولي. غالباً ما تعطي نظريات العلاقات الدولية التقليدية الأولوية لديناميكيات القوى الكبرى، مما يؤدي إلى قصور في التنظير حول المساهمات الفريدة للقوى المتوسطة في التغيير الهيكلي للنظام. تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل منهجي لكيفية تأثير صعود هذه القوى على المبادئ الأساسية، وتوزيع القوة، والمعايير التي تحدد العلاقات الدولية.

التساؤل الرئيسي

ما هو تأثير صعود القوى المتوسطة على بنية العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين؟

التساؤلات الفرعية

- كيف تُعرّف القوى المتوسطة أكاديمياً، وما هي خصائصها المميزة؟
- ما هي الأطر النظرية الرئيسية في العلاقات الدولية التي يمكن من خلالها تحليل دور القوى المتوسطة؟
- كيف تساهم القوى المتوسطة في تشكيل التعددية وتحدي الهيمنة في النظام الدولي؟
- ما هي آليات عمل القوى المتوسطة وتأثيرها على الحوكمة العالمية والأمن الإقليمي؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي

يؤدي صعود القوى المتوسطة إلى تحول في بنية العلاقات الدولية نحو نظام أكثر تعددية وتوازناً، مما يعزز التعاون المتعدد الأطراف ويقلل من هيمنة القوى الكبرى.

الفروض الفرعية

- تساهم القوى المتوسطة، بخصائصها المادية والسلوكية المتميزة، في استقرار النظام الدولي وإضفاء الشرعية عليه من خلال مبادراتها التعاونية.
- تقدم نظريات العلاقات الدولية، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية، تفسيرات متباينة لدور القوى المتوسطة في تحولات القوة وبنية النظام الدولي.
- تمارس القوى المتوسطة نفوذها في الحوكمة العالمية من خلال آليات مثل بناء التحالفات، الوساطة، والدفاع عن المعايير الدولية، مما يؤثر على إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف.

الأهمية العلمية والعملية للدراسة

الأهمية العلمية

تسعى الدراسة إلى سد الفجوات النظرية من خلال تطبيق وتقييم نقدي لنظريات العلاقات الدولية الراسخة (نظرية تحول القوة، الواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسسية، البنائية) على سياق صعود القوى المتوسطة. سيساعد هذا في تحديد نقاط التقارب

والتباعد النظري، وربما إبراز المجالات التي تحتاج فيها النظريات القائمة إلى التكيف أو التنقيح لاستيعاب سلوك القوى المتوسطة وتأثيرها بشكل كامل. ستسهم الدراسة في فهم أكثر دقة لبنية النظام الدولي، متجاوزة النقاشات المبسطة حول الأحادية/ الثنائية/ التعددية القطبية، من خلال إظهار كيفية تشكيل القوى المتوسطة للقطبية وتوزيع القوة بشكل فعال، بدلاً من مجرد التفاعل معها.

الأهمية العملية

تقدم هذه الدراسة رؤية قيمة لواقعي السياسات الذين يسعون إلى التعامل مع عالم يتزايد تعقيداً وتعددية الأقطاب. إن فهم دوافع القوى المتوسطة وقدراتها واستراتيجياتها المفضلة أمر بالغ الأهمية للدبلوماسية الفعالة، وبناء التحالفات، ومعالجة التحديات العالمية. علاوة على ذلك، من خلال تسليط الضوء على الآليات التي تعزز بها القوى المتوسطة التعددية وإصلاح الحوكمة العالمية، يمكن للدراسة أن تفيد الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المؤسسات الدولية وتشجيع العمل الجماعي في قضايا مثل تغير المناخ، والأمن، والاستقرار الاقتصادي. أخيراً، يمكن أن يساعد تحليل التحديات والفرص التي تواجه القوى المتوسطة في التنبؤ بالمسارات المستقبلية للعلاقات الدولية، بما في ذلك التحولات المحتملة في التحالفات، والديناميكيات الإقليمية، وتطور المعايير العالمية.

الدراسات السابقة

لقد تناول عدد من الباحثين والمناهج الأكاديمية مفهوم "القوى المتوسطة" ونقدوه باعتباره غير ملائم أو من الصعب تطبيقه على آليات الصعود السياسي للدول. وظهرت اختلافات واضحة في طرق تعريف هذا المفهوم؛ ففي حين ركزت بعض الدراسات على صياغة تعريفات دقيقة لمفهوم القوة المتوسطة، فإن دراسات أخرى أوجزت التحديات المرتبطة بالإطار النظري ومعايير تصنيف القوى المتوسطة. أما فئة ثالثة من الدراسات، فقد سعت إلى تقديم أدلة مقنعة تُبين صعوبة مواءمة النماذج النظرية التقليدية لدراسة القوى المتوسطة مع طبيعة القوى الناشئة، ما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحليل النقدي لمدى ملاءمة هذا التصنيف في ظل التحولات الراهنة.

تطرقت بعض الدراسات إلى تحديد مفهوم "القوى المتوسطة" من خلال التركيز على المعايير الدالة التي تجعل من دولة ما قوة متوسطة. ومن بين هذه الدراسات، أبرزت

سعاد محمود أبو ليلة تلاشي التوافق بين الباحثين بشأن مفهوم "القوة" والتمايز بينها وبين "التأثير"، الأمر الذي حوّل المفهوم إلى قضية خلافية. وأشارت إلى أنه بالرغم من تطوّر المداخل النظرية في هذا المجال، لا تزال الدراسات غارقة في سلسلة من الفرضيات المتراكمة، دون وجود نظرية شاملة ومدرّوسة تمكن من فهم معمق لدور القوى المتوسطة داخل النظام الدولي، مما يُبرز الحاجة الماسة لبناء إطار نظري متماسك يخدم هذا الغرض^(١).

ركزت مجموعة أخرى من الدراسات على استعراض التعريفات المختلفة التي بلورها الباحثون لمفهوم القوى المتوسطة؛ فعلى سبيل المثال عرف مارتين وايت Martin Wight القوة المتوسطة بأنها الدولة التي لديها قوة عسكرية وموقع استراتيجي وموارد تجعل القوى الكبرى تطلب مساعدتها وتأييد مواقفها خلال فترات السلم، وأشار إلى إنه برغم عدم قدرة تلك القوى على تحقيق الانتصار في مواجهة القوى الكبرى في وقت الحرب فإنها قد تتمكن من إلحاق بعض الأضرار بها. كما أشار كارستين هولبراد إلى أن القوى المتوسطة هي تلك الدول التي هي أضعف من القوى الكبرى في النظام الدولي، وأقوى من الدول الصغيرة^(٢).

وقد رأى كل من جورج جلا زبروك، وكارستين هولبراد، وريدال أن القوى المتوسطة هي تلك الدول التي تشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، بينما ركز كل من ديفيد فيتال وروبرت روزستين على دور الدول الصغيرة في تشكيل التحالفات، وخاصة تأثير الدول الصغيرة الأعضاء في حلف معين على الدول الأكثر قوة داخل هذا الحلف^(٣).

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات تناولت بالتحليل أبرز الصعوبات والانتقادات المتعلقة بتعريف مفهوم القوى المتوسطة، ومن بينها دراسة آدم شابنيك التي أشار فيها إلى معظم تلك الصعوبات والانتقادات، والتي تتمثل في اختلاف القوى المتوسطة فيما بينها، وفقا لنوعية وطبيعة القوة التي تمتلكها الدولة، والظروف الداخلية والخارجية التي تمارس في ظلها سياستها الخارجية، مما يجعل هناك صعوبة في تحديد الأنماط المشتركة لسلوك القوى المتوسطة: ما الذي تقوم به مجموعة القوى المتوسطة Are Do، وما الذي سوف تقوم به Will Do، وما الذي يمكن أن تقوم به Can Do. وأوضح

شابنيك أن هناك صعوبات أخرى متعلقة بمفهوم القوى المتوسطة، ومن بينها ماهية الخصائص المشتركة لتلك الدول، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والقدرات العسكرية، فضلا عن المشكلات ذات الصلة بأنماط السلوك الذي تتبعه وكذلك المؤشرات والمعايير التي تجعل دولة ما تقع ضمن فئة مجموعة القوى المتوسطة. وأكد شابنيك صعوبة الربط بين الخصائص المشتركة لمجموعة القوى المتوسطة والأنماط المتشابهة لسياساتها الخارجية، حيث يصعب تحديد أنماط مشتركة من السلوك الخارجي لتلك الدول، نظراً لتعدد أنواع الدول وتباين مصادر القوة التي تمتلكها، فضلا عن تنوع مجالات اهتمامها على المستوى الدولي^(٤).

وهذه الانتقادات التي وجهت المفهوم القوى المتوسطة والصعوبات التي تعترض الوصول إلى تعريف محدد له، دفعت بعض الباحثين إلى القول بأن مفهوم القوى المتوسطة هو محاولة تحكمية من جانب بعض الدارسين لتحليل السياسة الخارجية لبعض الدول التي ليست بقوى كبرى أو صغرى، بل بالغ بعض الباحثين، مثل: نيك وهو لبراد وأندرو ف. كوبر في نقدهم للمفهوم إلى القول بأن القوة المتوسطة ليست إطار نظري أو اقتراب منهجي يربط بين نوع الدولة والسياسة الخارجية التي تتبعها، ولذلك يعنقد كوبر أن القول بأن القوى المتوسطة هي فئة مميزة من الفاعلين في العلاقات الدولية المعاصرة هي مسألة تثير العديد من الإشكاليات^(٥).

وهناك مجموعة أخرى من الدراسات تناولت الاستراتيجيات التي تتبعها القوى المتوسطة لتحقيق مصالحها القومية، ومنها العمل من خلال المؤسسات الدولية، والمننديات متعددة الأطراف بالإضافة إلى تبني الاقتراب التعاوني في العلاقات الدولية. ويرى روبرت كوكس أن القوى المتوسطة تدعم المؤسسات الدولية- مثل الأمم المتحدة- خدمة لمصلحتها في وجود بيئة مستقرة ومنظمة، بدلا من السعي لفرض نظرة أيديولوجية مسبقة بخصوص نظام عالمي مثالي^(٦). وأكدت دراسة أندرو هوريل على أن قدرة تلك القوى على التأثير في المؤسسات الدولية تتوقف على عدة عوامل، منها: هامش الحركة الذي تتيحه تلك المؤسسات للبلدان الصغيرة؛ لكي تصبح قادرة على التأثير على قراراتها، ومدى توافر القواعد والإجراءات التي تقيد من حرية حركة الدول الكبرى داخل تلك المؤسسات، ومن ذلك آلية فض المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية^(٧).

وفي هذا الإطار، أكد دانييل فليمس على إن الدول متوسطة القوة تستهدف من استخدام المؤسسات الدولية إما الدفاع عن نفسها ضد القواعد والقوانين والممارسات التي تؤثر على مصالحها، أو محاولة تغيير القواعد الدولية بالصورة التي تراها مناسبة لمصالحها، وبما يوفر نوعاً من التأييد السياسي لمطالبها. وتؤكد بعض الدراسات أن المصدر التقليدي لتأثير القوى المتوسطة داخل المؤسسات الدولية هو بناء التحالفات مثلما تفعل البرازيل داخل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك دور البرازيل والهند والمكسيك خلال فترة الحرب الباردة داخل مجموعة السبع وسبعين G77. هذا بالإضافة إلى أن القوى المتوسطة تتبنى نهجاً سياسياً محدداً من أجل بناء التحالفات والائتلافات؛ حيث تقوم بأدوار العامل المساعد والمحفز والمنسق، وهنا تكمن مجالات التعاون بين القوى الإقليمية والمتوسطة داخل أو خارج إقليم جغرافي معين^(٨).

ومن ناحية أخرى، أكدت بعض الدراسات مثل دراسة أندرو هوريل على أن استراتيجيات القوى المتوسطة لا تقتصر على السياسات التحالفية فحسب؛ فكندا على سبيل المثال قامت بدور تاريخي مهم يصفه بعض المحللين بأنها ناشط من الداخل؛ حيث لعبت دور المسهل لبعض المبادرات الدبلوماسية، وذلك من خلال قيامها بتنظيم الاجتماعات وجمع الخبراء معاً لوضع الأجندة الدولية بشأن بعض القضايا الدولية المهمة. وفي هذا السياق، يرى بعض الباحثين إنه بقدر ما يكون بناء التحالفات وسيلة مهمة لزيادة التأثير والفاعلية فإنه يرتبط بتقديم بعض التنازلات من جانب بعض أطراف التحالف، ومن ذلك على سبيل المثال: تحالف المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أن بناء التحالفات داخل المؤسسات الدولية أضحى أكثر صعوبة في أعقاب الحرب الباردة، نظراً لتعدد الاهتمامات وأولويات القضايا وتعقدها؛ فالحليف الطبيعي في مجال ما قد يتخذ موقفاً معادياً في مجال آخر، فعلى سبيل المثال تتباين مواقف الدول داخل منظمة التجارة العالمية من بعض القضايا من قبيل: تحرير التجارة في الزراعة، والخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية، والتنوع البيولوجي، وقد تتفق هذه المواقف بشأن قضايا أخرى^(٩).

تعليق على الدراسات السابقة:

على الرغم من إسهام الدراسات السابقة في إثراء النقاش حول مفهوم "القوى المتوسطة" من خلال طرح تعريفات متنوعة (وايت، هولبراد، فيتال) وتحليل التحديات

النظرية والمنهجية المرتبطة به (أبو ليلة، شابنيك، كوبر)، فإن هذه الدراسة تتميز عنها بعدة جوانب منهجية وتحليلية. فهي أولاً تقدم إطاراً مفاهيمياً مركباً يجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية لتعريف القوى المتوسطة، بدلاً من الاقتصار على معيار أحادي كما في العديد من الأدبيات السابقة. وثانياً، تعتمد هذه الدراسة على تكامل أربعة أطر نظرية رئيسية في العلاقات الدولية- نظرية تحول القوة، الواقعية الجديدة، الليبرالية المؤسسية، والبنائية- بما يتيح تحليلاً متعدد الأبعاد للظاهرة، مقارنة بالاعتماد على منظور نظري منفرد في معظم الدراسات السابقة. وثالثاً، تتبنى الدراسة منظوراً بنوياً يربط بين صعود القوى المتوسطة والتحولات في بنية النظام الدولي، متجاوزة بذلك الطابع الوصفي الذي طغى على كثير من الأدبيات التي ركزت على استراتيجيات الدول منفردة أو على مؤسسات بعينها. ورابعاً، توسع الدراسة من نطاق التحليل لتشمل دور القوى المتوسطة في الحوكمة العالمية والتعددية، بما يغطي قضايا عابرة للحدود مثل المناخ والصحة والطاقة، بدلاً من الاقتصار على المؤسسات التقليدية كالأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية. وخامساً، تقدم الدراسة معالجة معمقة لارتباط القوى المتوسطة بالأمن الإقليمي، وهو محور مغفل نسبياً في الأدبيات السابقة، من خلال تحليل أدوارها في الوساطة الدبلوماسية وترتيبات الأمن الإقليمي. وأخيراً، تضيف الدراسة بعداً استشرافياً عبر تناول التحديات والفرص التي تواجه القوى المتوسطة في بيئة دولية مضطربة، خاصة في سياق ما بعد الحرب الروسية- الأوكرانية وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى، وهو ما يمنح التحليل قدرة تفسيرية أوسع.

الإطار المفاهيمي للدراسة

القوى المتوسطة:

أرجع بعض الباحثين جذور مفهوم القوى المتوسطة إلى بداية نظام الدولة القومية في أوروبا، عندما قام عمدة ميلانو جيوفاني بوتيرو Giovanni Botero في القرن الخامس عشر بتقسيم العالم إلى ثلاثة أنواع من الدول، هي: الإمبراطوريات Grandissime، والقوى المتوسطة Mezano، والقوى الصغرى Piccioli. ووفقاً لرأي بوتيرو فإن القوى المتوسطة لديها القوة الكافية لتتخذ مواقفها بدون مساعدة الدول الأخرى، موضحاً أن الثروة والقوة العسكرية هما المحددان الرئيسيان لمكانة الدولة في النظام الدولي، لكنه لم يناقش كيفية قياس تلك القوة^(١٠).

وبرز الحديث عن مفهوم القوى المتوسطة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال كتابات الباحثين ورجال السياسة الكنديين، الذين كانوا مهتمين بدراسة مكانة كندا خلال مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث وصف رئيس وزراء كندا خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ ١٩٥٧ لويس لوران Louis St. Laurent بلاده بأنها قوة متوسطة، كما دافع عن اختيار كندا في عضوية مجلس الأمن الدولي، قائلاً: أن العلاقات الخاصة التي تربط كندا ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعقد مسؤولياتنا، وإضافة كندا ليست تابعة لأي منهما، ولكن بلادنا سوف تستمر في اتخاذ القرارات بموضوعية، وفي ضوء التزاماتها تجاه شعبنا ورغبتنا في تحقيق الرفاهية للمجتمع الدولي^(١١).

واعتبر قادة كندا بلادهم قوة متوسطة، نظراً لأنها كانت شريكا في تحالفات كبيرة مثل حلف شمال الأطلسي NATO وقيادة الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية (نوراد) The North American (Aerospace Defense Command) (NORAD)، فضلاً عن عضويتها غير الدائمة (المناوبة) في مجلس الأمن الدولي، ومساهماتها في عمليات حفظ السلام وجهود الإغاثة الإنسانية الدولية وحل المنازعات خارج نطاق إقليمها الجغرافي، مثل أزمة قناة السويس، كما أنها لم تكن أبدا دولة استعمارية، ولطالما دافعت عن مصالح الدول الصغيرة داخل الأمم المتحدة^(١٢). وفي هذا الإطار، رأى جون رافنهيل John Ravenhill أن الكتابات حول القوى المتوسطة موجودة منذ سنوات طويلة، إلا أن الادعاءات والمطالبات الكندية المستمرة بمكانة لها - كقوة متوسطة - في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد تسببت في شعبية ورواج هذا المفهوم بين دارسي العلاقات الدولية^(١٣).

الخلاصة إذن إن مفهوم القوى المتوسطة هو من خلق القوى المتوسطة نفسها؛ حيث ساهمت محاولات كندا وأستراليا لتفسير دورهما في النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإصرارهما على الحصول على اعتراف بمكانة القوى المتوسطة، استناداً إلى ما قدمته للحلفاء خلال فترة الحرب من ناحية، وسعي كلا منهما إلى ترسيخ استخدام المفهوم في سياساتهما الخارجية من خلال الالتزام بوضع مهاراتها الدبلوماسية والإدارية في خدمة أهداف حفظ السلم والأمن الدوليين من ناحية أخرى في شهرة هذا المفهوم وانتشاره بين الدارسين في مجال العلاقات الدولية^(١٤).

ويصف الاقتراب الواقعي الدول متوسطة القوة بأنها تلك الدول التي حجمها الجغرافي متوسط بين القوى الكبرى والصغرى، وكذلك هي متوسطة بالنسبة لقوتها العسكرية. وفي السياق نفسه اعتمد المفكر السياسي الألماني كارل فون كلاوزفيتز Karl Von Clausewitz عام ١٨٣١ في تعريفه للقوى المتوسطة على معيار الجغرافيا السياسية، حيث رأى أن القوة المتوسطة يجب أن تتمتع بأهمية جيو استراتيجية تجعلها فاعلا يمكن الاعتماد عليه من جانب جيرانها، وأن تمتلك قدرا من القوة العسكرية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها وتوفير الحماية لجيرانها في حالة التعرض لخطر خارجي. واعتمد البعض الآخر على معيار حجم السكان لتعريف القوى المتوسطة مثل باول كيللي^(١٥).

واتساقا مع هذا التوجه الذي يعتمد في تعريف القوى المتوسطة على ما تمتلكه من مصادر القوة الصلبة، عرف مارتين وايت القوة المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، التي تجعل القوى الكبرى تطلب مساعدتها في وقت السلم، وفي وقت الحرب لا يكون بمقدورها تحقيق الانتصار في الحرب على القوى الكبرى، ولكنها قد تلحق بها بعض الخسائر والأضرار. وقام وايت بالتمييز بين الدول وفقاً لهيكلية توزيع القوة إلى قوى مهيمنة، كبرى، وصغرى كما تقترض نظرية تحول القوة Power Transition Theory التي طرحها أوجانسكي Organski وجود نظام دولي هرمي تهيمن عليه قوة عظمى في قمة الهرم، إلى جانب قوى كبرى، ومتوسطة، وأخيرا قوى صغرى في أسفل هرم القوة العالمية، ويعكس الترتيب الهرمي، سواء على الصعيدين الإقليمي أو العالمي، توزيع مصادر القوة سياسياً واقتصادياً^(١٦).

وهناك طريقة أخرى يتم من خلالها تحديد مكانة القوى المتوسطة، وذلك استناداً إلى معايير غير مادية، والتي منها درجة النفوذ والتأثير الذي تمتلكه. وقد أضاف الباحثون طريقة ثالثة لتعريف القوى المتوسطة يقوم على نمط سلوكها الخارجي؛ فوفقاً لإدوارد جوردان Eduard Jordaan فإن القوى المتوسطة تتميز بسلوكها على المستوى الدولي، الذي يقوم على استخدام قدراتها الدبلوماسية الخدمة السلم والاستقرار والأمن الدولي، وهي تميل إلى تبني مبادرات تعاونية متعددة الأطراف على المستوى الدولي^(١٧).

وأشار بعض الباحثين إلى أن هناك أدواراً محددة تقوم بها القوى المتوسطة، فهي بالنسبة لكوبر تقوم بأدوار العامل المساعد أو المحفز Catalyst، حيث تمكنها مهاراتها

الدبلوماسية من تقديم مبادرات مبتكرة في مجال السياسة الخارجية، وتعمل كمسهل Facilitator وذلك عن طريق المشاركة في تشكيل التحالفات والائتلافات مع بعض الدول التي تشاركها الأفكار والمصالح حول مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية، مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة بصورة أكثر سهولة ويسر. كما تلعب القوى المتوسطة دور المدير Manager، من خلال إقامة المؤسسات والمنشآت التي تقوم على مجموعة من الأسس والمعايير والمبادئ المؤسسية المقبولة مما يخلق مناخا من الثقة يشجع الآخرين على المشاركة فيها، كما إنها توفر القوة العسكرية والفكرية للقيام بمبادرة ما، وتعمل على جمع المؤيدين من خلال بناء التحالفات حول قضية معينة. وتركز القوى المتوسطة على بناء المؤسسات ووضع الاتفاقيات والقواعد الدولية، مثل: مفاوضات حل المنازعات^(١٨).

وليس من الضروري أن تقوم دولة ما بكافة هذه الأدوار في نفس الوقت وبصورة متزامنة تجاه قضية ما حتى تعتبر قوة متوسطة، ولكن يمكن اعتبار أي دولة تعمل أو تقوم بأي دور من هذه الأدوار الثلاثة نحو مجموعة واسعة من القضايا قوة متوسطة، كما أن ممارسة القوى المتوسطة لدورها لا يرتبط بنطاق واسع من القضايا، ولكنها تفضل أن تركز جهود سياستها الخارجية في مجالات وقضايا محددة تحقق لها مكانة دبلوماسية خاصة، لذا فهي تتبع ما يعرف بالدبلوماسية المتخصصة، ويعود ذلك إلى محدودية ما تملكه من مصادر القوة التقليدية (الصلبة)، وعدم قدرتها على توفير الموارد اللازمة لوضع سياسة خارجية في ظل استراتيجية عالمية كبرى، لاد فهي تقوم بإتباع حلول متعددة الأطراف كوسيلة للتغلب على القصور الذي يعتري قوتها المادية، وتتجنب الدخول في صدام مباشر مع القوى الكبرى^(١٩).

وهنا يثور وجه من أوجه الاختلاف بين القوى الكبرى والمتوسطة؛ فالأولى لديها أجندة عالمية وقائمة اهتمامات متنوعة، أما القوى المتوسطة فتهم بمجموعة محددة من القضايا المثارة على الساحة العالمية والتي تتعلق في الأغلب الأعم بإصلاح النظام الدولي، قضايا البيئة، وحقوق الإنسان، والهجرة، نزاع السلاح، والأمن الإنساني^(٢٠).

وفي هذا السياق، فإن القوى المتوسطة تميل إلى استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، ويميز ديتليف نولت Detlef Nolte بين أهمية المؤسسات بالنسبة للدول القوية صانعي القاعدة (Rule Makers) والدول الضعيفة متلقي القاعدة (Rule

Takers)، فهي للأولى أداة للهيمنة ووسيلة لتحقيق مصالحها القومية وتقليل خسائرها. وبالنسبة للثانية، توفر المؤسسات الإقليمية والدولية لها فضاء سياسي يمكنها من بناء تحالفات جديدة في محاولة للتأثير في المعايير والقوانين الدولية، بشكل يخدم مصالحها ويوازن أو يضعف خيارات القوى الكبرى، كما تمنح تلك المؤسسات القوى المتوسطة فرص للتعبير تمكنها من حشد الدعم السياسي. ولهذا فإن القوى المتوسطة تجتهد في استخدام المؤسسات الدولية إما بغرض حماية نفسها ضد المعايير والقوانين والممارسات الضارة بمصالحها، أو بغرض تغيير المعايير الدولية المهيمنة باتجاه يناسب تطلعاتها^(٢١).

ومن ثم فإن القوى المتوسطة على مستوى القدرات القومية تمتلك قدراً متوسطاً من مصادر القوة الصلبة اقتصادية وعسكرية"، يمنحها القدرة على التأثير على القضايا والقرارات فيما وراء إقليمها الجغرافي، وعلى المستوى السلوكي تعمل لصالح ترسيخ قواعد القانون الدولي والحلول التوافقية للمنازعات، وتتبع مواقف محايدة في الصراعات الدولية، وعلى المستوى الإيديولوجي: تهدف إلى تبني سياسة خارجية مستقلة، ولديها نظرة ناقدة للنظام الدولي القائم^(٢٢).

وارتباطاً بما سبق، يحدد بعض الباحثين خمسة معايير أساسية تصنف على أساسها القوى المتوسطة، أطلق عليها الخمسة "C"، تجمع بين عناصر القوة الصلبة والناعمة، وذلك على النحو التالي:

- القدرة Capacity، وهي تتضمن بالأساس عناصر القوة الصلبة.
- التركيز Concentration، حيث تركز اهتمامها وجهودها في قضايا محددة، وذلك حتى تتمكن من التعامل معها بأقصى درجة من الفاعلية، خاصة أنها تمتلك موارد محدودة نسبياً.
- الابتكار Creativity، أي القدرة على تقديم حلول ابتكارية لحل الصراعات.
- بناء التحالفات Coalitions Building، وهذا مرتبط بالمشاركة في المؤسسات متعددة الأطراف، والسعي لتقوية الروابط مع الدول المشتركة معها في التفكير والاعتقاد بأن العمل من أجل الصالح العالمي يدعم في الوقت ذاته المصلحة القومية للدولة.

• **المصداقية Credibility**، بمعنى أن تنجح القوى المتوسطة في إظهار تماسك خيارات سياساتها الخارجية، واستنادها على مبادئ ثابتة^(٢٣).
خلاصة القول، يُعد مفهوم "القوى المتوسطة" مفهوماً إشكالياً بطبيعته، إذ تنوعت الأدبيات في تعريفه بالاستناد إلى متغيرات مادية قد تتسع لتشمل أكثر من مؤشر، أو تضيق لتقتصر على مؤشر واحد فقط، وهو ما أسفر عن ظهور قوائم متعددة لتصنيف الدول. غير أن هذه القوائم لم تحظ بإجماع بين الباحثين؛ فالدولة التي تُدرج كقوة صغيرة في إحدى القوائم قد تُصنّف كقوة متوسطة في قائمة أخرى، الأمر الذي دفع بعض الدارسين إلى اتهام هذه التصنيفات بالانتقائية أو التضليل. وحتى مع توسيع المفهوم ليشمل أبعاداً غير مادية، أو إعادة تعريف القوة ضمن إطار علاقات القوى، تظل عملية قياس قوة الدولة أمراً معقداً، نظراً للطبيعة المتغيرة لعلاقات القوى بين الفاعلين أنفسهم عبر الزمن، ومن سياق إلى آخر.

الإطار النظري

تُقدم نظريات العلاقات الدولية الرئيسية عدسات مختلفة لتحليل دور القوى المتوسطة وتأثيرها على بنية النظام الدولي، وفيما يلي سوف يتم تناول رؤى هذه النظريات لصعود القوى المتوسطة وتأثير هذا الصعود على بنية النظام الدولي:

• **نظرية تحوّل القوة Power Transition Theory**

ترتكز نظرية تحوّل القوة التي صاغها أورغانسكي (Organski) على فكرة أن النظام الدولي يشهد تحولات جوهرية عندما تسعى قوى صاعدة لتغيير الوضع القائم الذي تهيمن عليه قوة مهيمنة^(٢٤).

في سياق صعود القوى المتوسطة، تُظهر النظرية أن هذه القوى - وإن لم تصل بعد إلى مستوى القوى العظمى - قد تمارس تأثيراً ملحوظاً على توازن القوى من خلال تحالفات إقليمية، وتعزيز القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، والانخراط في مؤسسات متعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، تشير تحليلات حديثة إلى أن دولاً مثل البرازيل والهند وتركيا تلعب دوراً نشطاً في إعادة تشكيل المعايير الاقتصادية والسياسية الإقليمية، مما يضعف الاحتكار التقليدي للقوى الكبرى على صنع القرار الدولي^(٢٥).

تفسير النظرية هنا يفيد بأن صعود القوى المتوسطة قد يشكل مرحلة انتقالية ضمن ديناميات أوسع لتحول القوة، حيث يمكن أن يساهم تراكم نفوذها في تهيئة بيئة أكثر تعددية.

• الواقعية الجديدة Neorealism

وفقاً للواقعية الجديدة كما طرحها كينيث والتز (Waltz)، فإن بنية النظام الدولي - والمتمثلة في توزيع القدرات بين الوحدات - هي المحدد الرئيسي لسلوك الدول^(٢٦). في هذا الإطار، يمكن فهم صعود القوى المتوسطة بوصفه محاولة لتعظيم الأمن والنفوذ ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية. فهذه القوى تعتمد استراتيجيات موازنة (Balancing) أو موازنة ناعمة (Soft Balancing) لمواجهة الضغوط من القوى الكبرى، دون الدخول في مواجهة مباشرة.

وتُظهر التجربة أن دولاً مثل كوريا الجنوبية وأستراليا وظفت تحالفاتها مع قوى كبرى، وفي الوقت ذاته طورت قدراتها الذاتية في مجالات الدفاع والتكنولوجيا لضمان الاستقلالية النسبية. وهنا، يفسر منظور الواقعية الجديدة أن الدافع الأساسي للقوى المتوسطة هو البقاء وتعظيم النفوذ في ظل هيكل دولي لا مركزي.

• الليبرالية المؤسسية Neoliberal Institutionalism

تركز الليبرالية المؤسسية على دور المؤسسات الدولية في الحد من تكاليف المعاملات وتعزيز التعاون، حتى بين دول ذات مصالح متباينة^(٢٧).

في حالة القوى المتوسطة، تقدم هذه النظرية تفسيراً لنجاح بعضها في توسيع نفوذها عبر الانخراط المكثف في المنظمات الدولية مثل مجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية، والتحالفات البيئية والاقتصادية. الهند، على سبيل المثال، استخدمت قنوات متعددة الأطراف لتعزيز موقعها التفاوضي في قضايا المناخ والتجارة، مما منحها قدرة على التأثير في الأجندة الدولية تتجاوز وزنها العسكري. وبالتالي، يوضح هذا المنظور أن المؤسسات توفر للقوى المتوسطة منصات لزيادة النفوذ دون الحاجة إلى موارد مهيمنة

• البنائية Constructivism

تقدم البنائية بُعداً مغايراً، إذ تركز على الأفكار والهويات والمعايير باعتبارها محددات للسلوك الدولي^(٢٨).

القوى المتوسطة- وفق هذا الإطار- لا تُقاس قوتها فقط بالمؤشرات المادية، بل أيضًا بقدرتها على صياغة الخطاب الدولي والتأثير في المعايير. كندا، على سبيل المثال، بنت لنفسها صورة "قوة متوسطة داعمة للنظام متعدد الأطراف وحقوق الإنسان"، وهو ما منحها دورًا معنويًا في الدبلوماسية الدولية يفوق قوتها المادية.

هذا المنظور يوضح أن صعود القوى المتوسطة يتأثر بهويتها وصورتها الذاتية وطريقة إدراك الآخرين لها، وأن إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية ليست نتاجًا للقوة المادية فقط، بل أيضًا للقوة المعيارية والرمزية.

الترابط بين النظريات الأربعة:

يوضح الجمع بين هذه النظريات أن فهم تأثير القوى المتوسطة على بنية النظام الدولي يتطلب مقارنة متعددة الأبعاد:

- تحوّل القوة يبرز البعد الزمني والهيكل لصعود هذه القوى.
- الواقعية الجديدة توضح اعتبارات الأمن وتوزيع القدرات.
- الليبرالية المؤسسية تكشف دور المؤسسات في تعظيم النفوذ.
- البنائية تسلط الضوء على القوة المعنوية والرمزية.

وبذلك، يظهر أن التغير في بنية العلاقات الدولية نتاج تفاعل هذه الأبعاد المادية والمعيارية والمؤسسية.

تقسيم الدراسة:

سوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور الأربعة الآتية:

- المحور الأول: القوى المتوسطة وتغيرات بنية النظام الدولي،
- المحور الثاني: دور القوى المتوسطة في الحوكمة العالمية والتعددية،
- المحور الثالث: القوى المتوسطة والأمن الإقليمي،
- المحور الرابع: التحديات والفرص أمام صعود القوى المتوسطة.

المحور الأول: القوى المتوسطة وتغيرات بنية النظام الدولي

يُظهر صعود القوى المتوسطة أثرًا متزايدًا على بنية النظام الدولي، ليس فقط من خلال زيادة عدد الفاعلين المؤثرين، ولكن عبر إعادة تشكيل قواعد اللعبة الدولية ذاتها. ويمكن تحليل هذا التأثير عبر ثلاثة مسارات رئيسية مترابطة فيما يلي:

• تعزيز التعددية القطبية وزيادة عدد الفاعلين المؤثرين

لطالما ارتكز النظام الدولي - خاصة بعد الحرب الباردة - على ثنائية قطبية ثم أحادية قطبية بقيادة الولايات المتحدة. إلا أن بروز القوى المتوسطة قد ساهم في دفع النظام نحو شكل أكثر تعددية في مراكز النفوذ، حتى لو لم يصل بعد إلى التعددية القطبية الكاملة. فمثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا لعبت أدوارًا تفاوضية حاسمة في جولات التجارة العالمية ومؤتمرات المناخ، ورفضت الانصياع المطلق لمواقف القوى الكبرى، وهو ما يعكس تحولًا في توازن القوى التفاوضي^(٢٩).

هذا المسار لا يعني إزاحة القوى العظمى من القيادة، لكنه يخلق شبكة معقدة من مراكز القرار تجعل قدرة أي قوة مهيمنة على فرض أجندتها أقل وضوحًا من السابق، الأمر الذي يقود إلى نظام متعدد الأقطاب نسبيًا.

• إعادة توزيع القوة الاقتصادية نحو مراكز إقليمية جديدة

من أبرز التحولات التي أحدثتها القوى المتوسطة هو تغيير الخريطة الاقتصادية العالمية. فقد شهدت العقود الأخيرة نمو اقتصادات ناشئة بوتيرة أسرع من الاقتصادات التقليدية، مدفوعة بعوامل مثل التصنيع الموجه للتصدير، والانفتاح على الأسواق العالمية، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا^(٣٠). على سبيل المثال، أصبحت إندونيسيا والمكسيك وتركيا من بين أكبر عشرين اقتصادًا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ما منحها قدرة أكبر على التأثير في قرارات مجموعة العشرين (G20) وفي مفاوضات المؤسسات المالية الدولية^(٣١).

هذا التحول الاقتصادي لا يعكس فقط تغيرًا في أوزان الناتج المحلي، بل يترتب عليه إعادة تموضع جغرافي لمراكز القوة، بحيث تصبح مناطق مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق المتوسط مراكز صاعدة للنشاط الاقتصادي العالمي.

• توسيع نطاق الأجندة الدولية لتشمل قضايا غير تقليدية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولاً في طبيعة القضايا المدرجة على جدول أعماله، حيث لم تعد القضايا التقليدية المرتبطة بالأمن العسكري والتحالفات السياسية هي المحرك الرئيس للعلاقات الدولية، بل برزت قضايا غير تقليدية مثل التغير المناخي، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، بوصفها عناصر متزايدة الأهمية في صياغة السياسات الدولية^(٣٢). في هذا السياق، لعبت القوى المتوسطة دوراً بارزاً في دفع هذه القضايا إلى صدارة الأجندة الدولية، مستفيدة من موقعها الوسيط وقدرتها على بناء تحالفات متعددة الأطراف.

تتميز القوى المتوسطة- مثل البرازيل، وتركيا، وجنوب إفريقيا، وكندا، وأستراليا- بامتلاكها نفوذاً دبلوماسياً ناعماً وأدوات متخصصة تسمح لها بربط المصالح الوطنية بالأولويات العالمية^(٣٣). فعلى سبيل المثال، أسهمت كندا في تسعينيات القرن الماضي في وضع "الأمن الإنساني" كأحد مرتكزات العمل الدولي، من خلال دعم معاهدة أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، مما مثّل تحولاً في فهم الأمن الدولي من كونه عسكرياً بحثاً إلى كونه شاملاً يدمج البعد الإنسان^(٣٤). بالمثل، قادت البرازيل مبادرات دولية لتوسيع النقاش حول الأمن الغذائي، مستفيدة من خبرتها في برامج مكافحة الجوع مثلبرنامج "صفر جوع" (Zero Hunger) التي تبنتها لاحقاً منظمات الأمم المتحدة^(٣٥).

كما برزت القوى المتوسطة في قضايا التغير المناخي، إذ لعبت جنوب إفريقيا دوراً مهماً في مفاوضات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP17) الذي استضافته ديربان عام ٢٠١١، حيث عملت على تيسير التوافق بين الدول النامية والمتقدمة، ما ساعد على وضع أسس "منصة ديربان" التي قادت لاحقاً إلى اتفاق باريس ٢٠١٥^(٣٦). وفي السياق نفسه، قادت أستراليا ونيوزيلندا تحالفات في منطقة المحيط الهادئ لرفع صوت الدول الجزرية الصغيرة المهددة بارتفاع مستوى سطح البحر، الأمر الذي أجبر القوى الكبرى على إدراج هذه القضية ضمن أولويات المفاوضات المناخية^(٣٧).

على الصعيد الصحي، لعبت تركيا دوراً في تسهيل وصول اللقاحات والأدوية للدول النامية عبر شراكات مع منظمة الصحة العالمية خلال جائحة "كوفيد-١٩"، ما يعكس

قدرة القوى المتوسطة على استثمار مواردها الدبلوماسية في معالجة تحديات عابرة للحدود^(٣٨).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن القوى المتوسطة تسهم في إعادة تعريف الأمن والتنمية في السياق الدولي، عبر الدفع باتجاه شمول قضايا غير تقليدية في صلب الأجندة العالمية، مستفيدة من أدواتها التفاوضية، وسمعتها كأطراف أقل تهديداً من القوى الكبرى، وقدرتها على بناء تحالفات مرنة متعددة الأطراف^(٣٩). وهذا الدور يبرز الأهمية المتزايدة لهذه القوى في صياغة القواعد والمعايير الدولية في القرن الحادي والعشرين.

وبناءً عليه، تُظهر هذه المسارات الثلاثة أن القوى المتوسطة ليست مجرد "مفعول بها" في النظام الدولي، بل أصبحت فاعلاً يساهم في إعادة صياغة التفاعلات الدولية. فمن منظور **نظرية تحوّل القوة**، يمثل هذا الصعود مرحلة انتقالية نحو توزيع أكثر توازناً للنفوذ، حتى وإن ظل غير مكتمل. ومن منظور **الواقعية الجديدة**، تعكس هذه التحركات سعي القوى المتوسطة لتعظيم الأمن والنفوذ في بيئة فوضوية، عبر بناء تحالفات وتوسيع مجالات التأثير. ومن منظور **الليبرالية المؤسسية**، تُظهر هذه التطورات أن المؤسسات الدولية أصبحت ساحة تمكين للقوى المتوسطة لتعزيز موقعها التفاوضي. ومن منظور **البنائية**، فإن إعادة تعريف الأجندة الدولية يعكس تحولاً في القيم والمعايير التي تحدد "أولويات" المجتمع الدولي. وبذلك، يمكن القول إن القوى المتوسطة تسهم بشكل ملحوظ في تعددية الفاعلين، وإعادة التوزيع الجغرافي للثقل الاقتصادي، وتوسيع أجندة النظام الدولي، مما يجعلها أحد محركات التغيير البنوي في العلاقات الدولية المعاصرة.

ويتضح أن هذه القوى، على الرغم من أنها قد لا تُشكل تحدياً عسكرياً مباشراً للقوى الكبرى، إلا أن وزنها الاقتصادي الجماعي، ونشاطها الدبلوماسي، وجهودها في تحديد المعايير يمكن أن تُغير بشكل كبير توازن النفوذ والشرعية داخل النظام. إن صعود القوى المتوسطة لا يؤدي بالضرورة إلى تعددية قطبية كلاسيكية لدول متساوية القوة، بل إلى تعددية قطبية مجزأة أو متعددة الطبقات حيث يتشتت النفوذ عبر مجالات قضايا متنوعة وسياقات إقليمية. تزدهر القوى المتوسطة في هذا التجزؤ، مستفيدة من مجالات متخصصة محددة لاكتساب النفوذ. هذا يُشير إلى تغيير نوعي في طبيعة القوة نفسها،

متجاوزاً المقاييس المادية البحتة. ففي نظام عالمي يتسم بالتجزؤ وتزايد عدد الجهات الفاعلة، لم تعد القوة مقتصرة على القدرات العسكرية أو الاقتصادية الإجمالية، بل تشمل أيضاً المهارة الدبلوماسية، والقدرة على تحديد المعايير، والنفوذ في مجالات محددة. هذه الديناميكية تسمح للقوى المتوسطة بممارسة نفوذ هيكلي من خلال وسائل غير تقليدية، مما يسهم في نظام تكون فيه مراكز القوة أكثر تنوعاً وتخصصاً.

المحور الثاني: دور القوى المتوسطة في الحوكمة العالمية وتعزيز التعددية

أصبحت الحوكمة العالمية (Global Governance) في العقود الأخيرة أحد المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية، حيث تشير إلى شبكة من القواعد والمؤسسات والترتيبات التي تنظم التفاعلات عبر الحدود، وتشمل القضايا الأمنية، الاقتصادية، البيئية، والإنسانية. وفي ظل تعقد التحديات العابرة للحدود، برزت القوى المتوسطة كفاعلين محوريين في تعزيز التعددية (Multilateralism) ودفع إصلاح المؤسسات الدولية نحو مزيد من الشمولية والتمثيل العادل^(٤٠).

تُعرّف القوى المتوسطة بأنها الدول التي لا تمتلك قوة كبرى مهيمنة، لكنها تملك قدرات دبلوماسية ومؤسسية تسمح لها بالتأثير في صياغة القواعد الدولية، خاصة من خلال بناء التحالفات المتعددة الأطراف، والعمل داخل المنظمات الدولية (. وتُظهر تجارب مثل أستراليا، وكندا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، أن القوى المتوسطة تسعى إلى حماية النظام الدولي القائم على القواعد، لأنها ترى فيه ضماناً لتوازن القوى والحد من هيمنة القوى الكبرى^(٤١).

على سبيل المثال، قادت كندا مبادرات لتعزيز دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، ودعمت إصلاح مجلس الأمن لزيادة تمثيل الدول النامية، وهو ما يتماشى مع توجهها لتعزيز التعددية بوصفها آلية لضمان شرعية القرارات الدولية^(٤٢). أما جنوب إفريقيا، فقد تبنت دوراً نشطاً في مجموعة البريكس (BRICS) ومجموعة العشرين (G20) للدفاع عن مصالح الدول الإفريقية، مع التركيز على إدماج قضايا التنمية المستدامة في جداول أعمال هذه المؤسسات^(٤٣).

كما ساهمت البرازيل في تطوير نموذج "التعددية المرنة" (Flexible Multilateralism)، من خلال الانخراط في أطر إقليمية ودولية متنوعة، مثل اتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR) ومنظمة التجارة العالمية، بما يعزز قدرتها على التوفيق بين الأطر التفاوضية الإقليمية والعالمية^(٤٤). وفي السياق ذاته، سعت تركيا إلى لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية، مستفيدة من عضويتها في مجموعة العشرين وحلف الناتو، لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف كأداة لحل النزاعات^(٤٥). من منظور الحوكمة العالمية، تلعب القوى المتوسطة أدوارًا متعددة: أولاً، الدفع نحو إصلاح المؤسسات الدولية لتعكس التوازنات الجيوسياسية الراهنة. ثانياً، بناء شبكات تحالفات عابرة للأقاليم تعزز التوافق حول قضايا مشتركة مثل المناخ والصحة والأمن الغذائي. ثالثاً، نشر القيم والمعايير الدولية التي تدعم سيادة القانون والشرعية الدولية^(٤٦). وبهذا المعنى، فإن القوى المتوسطة ليست مجرد متلقٍ للقواعد الدولية، بل شريك نشط في صياغتها وإعادة تشكيلها.

وبناءً عليه، لا تزال القوى المتوسطة تتمتع بنفوذ محدود مقارنة بالقوى الكبرى، إلا أن عملها الجماعي و"تعددية الأطراف المرنة" (Resilient Multilateralism) "يمكن أن يؤثر بشكل كبير على المناقشات ويُعيد تعريف المعايير الدولية. إن نفوذ القوى المتوسطة على الحوكمة العالمية لا يتعلق بـ استبدال قيادة القوى الكبرى، بل بـ تنويعها ولا مركزيتها، إنها تُغير الحوكمة العالمية من نموذج من الأعلى إلى الأسفل، تقوده قوة مهيمنة، إلى مقاربة شبكية متعددة الأطراف. هذا يُشير إلى تحول في عملية صنع القرار العالمي، مما يجعلها أكثر شمولاً ولكن ربما أيضاً أكثر تعقيداً وتجزؤاً. هذا التحول يعني أن القوى المتوسطة لم تعد مجرد متلقين سلبيين للقواعد العالمية، بل أصبحوا مشاركين نشطين في صياغة وتكييف تلك القواعد. من خلال بناء التحالفات، وتسهيل الحوار، وتقديم حلول مبتكرة للجمود، تساهم القوى المتوسطة في نظام حوكمة عالمي أكثر مرونة واستجابة، حتى لو كان ذلك يعني التنقل في بيئة أكثر ضبابية من حيث السلطة.

المحور الثالث: القوى المتوسطة والأمن الإقليمي

أصبح الأمن الإقليمي (Regional Security) في العقود الأخيرة مجالاً حيوياً تتحرك فيه القوى المتوسطة بشكل فاعل، حيث تسعى هذه الدول إلى لعب أدوار موازنة بين القوى الكبرى، وحماية بيئتها الجيوسياسية من التهديدات التقليدية وغير التقليدية، مستفيدة من قدراتها العسكرية والدبلوماسية وموقعها الجغرافي^(٤٧). ويعود ذلك إلى إدراك هذه القوى أن استقرار الإقليم يمثل شرطاً أساسياً لتعزيز مكانتها الدولية وحماية مصالحها الوطنية.

القوى المتوسطة- مثل تركيا، وجنوب إفريقيا، وأستراليا، والبرازيل - غالباً ما توظف استراتيجيات متعددة لتعزيز الأمن الإقليمي، منها الوساطة الدبلوماسية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، والتعاون الأمني الإقليمي. فعلى سبيل المثال، لعبت تركيا دور الوسيط في أزمات الشرق الأوسط، بما في ذلك المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل في عام ٢٠٠٨، كما عززت تعاونها الأمني مع دول البلقان والقوقاز ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود^(٤٨).

في إفريقيا، تبنّت جنوب إفريقيا سياسة خارجية قائمة على "الأمن التعاوني" (Cooperative Security)، إذ شاركت في بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف احتواء النزاعات ومنع انتشارها في الإقليم^(٤٩). بالمثل، عززت البرازيل أمنها الإقليمي في أمريكا الجنوبية عبر دورها القيادي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي شكلت منصة لإبراز قدراتها على إدارة الأزمات الإقليمية^(٥٠).

إضافةً إلى ذلك، تعمل القوى المتوسطة على مواجهة التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب، والقرصنة البحرية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود. فقد ساهمت أستراليا، من خلال مشاركتها في منتدى جزر المحيط الهادئ وآسيان، في دعم برامج مكافحة الإرهاب وبناء القدرات الأمنية للدول الصغيرة في محيطها الإقليمي^(٥١).

من الناحية النظرية، يمكن تفسير هذا السلوك عبر مقاربة الأمن الإقليمي المركّب التي طرحها باري بوزان، والتي تفيد بأن الأقاليم تشكل أنظمة أمنية مترابطة، حيث تؤثر أفعال القوى المتوسطة في استقرار الإقليم أو اضطرابه^(٥٢). وهذا يبرز أن دور القوى

المتوسطة في الأمن الإقليمي يتجاوز حدودها الوطنية ليصبح جزءاً من بنية النظام الأمني الإقليمي الأوسع.

وتأسيساً على ذلك، يعكس محور "القوى المتوسطة والأمن الإقليمي" الدور المتنامي لهذه الفئة من الدول في صياغة ملامح البيئة الأمنية في أقاليمها، إذ يُظهر التحليل أن هذه القوى لا تكتفي بالتموضع كأطراف تابعة للقوى الكبرى، بل تسعى إلى ممارسة نفوذ مباشر عبر أدوات دبلوماسية وأمنية متنوعة، مثل الوساطة وتسوية النزاعات، والمشاركة في بعثات حفظ السلام، ومكافحة التهديدات غير التقليدية. ورغم أن هذه الأدوار تسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي وإضفاء الطابع التعاوني على العلاقات البينية، فإن فعاليتها تبقى رهينة عدة عوامل، أبرزها توازن القوى داخل الإقليم، واستعداد القوى الكبرى لدعم أو تحجيم هذه المبادرات، فضلاً عن قدرة القوى المتوسطة على حشد الموارد المادية والبشرية اللازمة. وبذلك، يمكن القول إن القوى المتوسطة تمثل عنصراً توازنياً مهماً في الأمن الإقليمي، لكنها تواجه تحديات بنيوية قد تحد من استدامة تأثيرها ما لم تُدعم بقدرات استراتيجية ورؤية سياسية طويلة الأمد.

المحور الرابع: التحديات والفرص أمام صعود القوى المتوسطة

يشهد النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية أفرزت واقعاً جيوسياسياً جديداً، تتراجع فيه الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة، وتتسع فيه مساحة التعددية القطبية، مع بروز قوى إقليمية وصاعدة تسعى لملء الفراغات الاستراتيجية التي خلفها انكفاء بعض القوى الكبرى عن مناطق نفوذها التقليدية^(٥٣). وفي هذا السياق، اكتسبت القوى المتوسطة- التي تقع في موقع وسط بين القوى الكبرى والدول الصغيرة- أهمية متزايدة، إذ وجدت في هذه التحولات فرصة لتعزيز أدوارها، ليس فقط على الصعيد الإقليمي، وإنما أيضاً في الحوكمة العالمية وصياغة القواعد الدولية.

أولاً: الفرص المتاحة أمام القوى المتوسطة

يمكن تلخيص أبرز الفرص في عدة مجالات:

١. توسيع النفوذ عبر التحالفات المتعددة الأطراف القوى المتوسطة تميل إلى العمل من خلال أطر جماعية، نظراً لغياب القدرة على فرض إرادتها منفردة. وقد ساعدتها التحالفات مثل مجموعة العشرين (G20)، والبريكس (BRICS)، ومنتديات

الجنوب- الجنوب، على الحصول على منصة للتأثير في السياسات الاقتصادية والمالية العالمية^(٥٤).

٢. **توظيف القوة الناعمة والدبلوماسية العامة** بفضل قدراتها في المجالات الثقافية والتعليمية والإنسانية، استطاعت هذه القوى صياغة صورة ذهنية إيجابية على المستوى الدولي. على سبيل المثال، عززت كوريا الجنوبية مكانتها من خلال تصدير الثقافة الشعبية (K-pop) والسياسات التعليمية المبتكرة، بينما استخدمت تركيا دبلوماسية المساعدات والوساطة لتقوية حضورها في إفريقيا وآسيا^(٥٥).

٣. **استغلال التحديات العابرة للحدود كمساحات للقيادة الدولية** التغير المناخي، والأوبئة، والأمن الغذائي، وقضايا الطاقة النظيفة، جميعها وفرت مجالاً للقوى المتوسطة لتقديم مبادرات إبداعية. فقد لعبت البرازيل دوراً فاعلاً في مفاوضات المناخ، مستفيدة من رصيدها البيئي المرتبط بغابات الأمازون^(٥٦)، بينما قادت جنوب إفريقيا جهود الوساطة في منظمة الصحة العالمية لدعم وصول لقاحات كوفيد-١٩ إلى الدول النامية^(٥٧).

٤. **التحولات التكنولوجية والاقتصاد الرقمي** التقنيات الرقمية والتحولات في سلاسل القيمة العالمية أتاحت للقوى المتوسطة فرصاً لتجاوز بعض القيود التقليدية على القوة، عبر تطوير قطاعات مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة المتجددة، والتجارة الإلكترونية^(٥٨).

ثانياً: التحديات التي تواجه القوى المتوسطة

رغم الفرص، تواجه القوى المتوسطة عقبات هيكلية وسياقية تحد من قدرتها على الحفاظ على زخم صعودها، ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

١. **محدودية القدرات المادية والعسكرية** تُعدّ محدودية القدرات المادية والعسكرية من أبرز السمات البنوية التي تقيد أدوار القوى المتوسطة في النظام الدولي. رغم امتلاكها هذه الدول بعض عناصر القوة الاقتصادية أو التكنولوجية، لا تصل إلى مستوى الاكتفاء الاستراتيجي الذي يتيح لها منافسة القوى الكبرى أو مجابهتها في نزاعات مفتوحة. فعلى سبيل المثال، يظل الإنفاق العسكري للقوى المتوسطة أقل بكثير مقارنةً بالدول العظمى، سواء من حيث حجم الموازنات الدفاعية أو مستوى

التحديث التكنولوجي للأسلحة^(٥٩). كما أن اعتمادها على استيراد المعدات العسكرية المتطورة من الخارج، غالبًا من القوى الكبرى ذاتها، يضعها في موقع هش أمام الضغوط السياسية أو القيود على التصدير^(٦٠).

وعلى الصعيد الاقتصادي، غالبًا ما تكون هذه الدول عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، وتعتمد على شبكات تجارية ومالية تهيمن عليها القوى الكبرى، مما يحدّ من استقلالية قراراتها السياسية. هذا النقص في الموارد الاستراتيجية يجعلها أكثر عرضة للابتزاز الدبلوماسي أو الاقتصادي في أوقات الأزمات الدولية، كما حدث مع بعض القوى المتوسطة خلال أزمة الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية، حيث وجدت نفسها مضطرة لموازنة مواقفها لتجنب العقوبات أو فقدان الإمدادات^(٦١). في هذا السياق، تميل القوى المتوسطة إلى تبني سياسات خارجية براجماتية، تركز على التحالفات المرنة والمناورة الدبلوماسية لتعويض قصورها المادي والعسكري^(٦٢).

٢. **الهشاشة الداخلية** الأزمات السياسية والانقسامات الاجتماعية والاقتصاديات غير المتوازنة قد تضعف قدرتها على تبني سياسات خارجية نشطة، كما حدث في حالة البرازيل خلال أزماتها السياسية الداخلية بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨، التي أدت إلى انكماش دورها الخارجي^(٦٣).

٣. **تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وضغوط الانحياز على القوى المتوسطة** أدّى تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بين روسيا والغرب، إلى خلق بيئة استراتيجية أكثر استقطابًا، ما جعل القوى المتوسطة عرضة لضغوط متزايدة للانحياز إلى أحد المعسكرين. هذه الضغوط تحدّ من قدرتها على انتهاج سياسات خارجية مستقلة، إذ تجد نفسها مجبرة على الموازنة بين مصالحها الاقتصادية والأمنية، وأحيانًا على اتخاذ مواقف حذرة لتجنّب استعداد أي من الأطراف.

وقد برز ذلك بوضوح خلال الحرب الروسية- الأوكرانية التي اندلعت عام ٢٠٢٢، فدخل مثل الهند وتركيا وجنوب إفريقيا حاولت الحفاظ على حياد نسبي، مدفوعة بمصالح اقتصادية وعسكرية مع موسكو، وفي الوقت نفسه برغبة في استمرار التعاون مع الغرب^(٦٤). فقد رفضت الهند الانضمام إلى العقوبات الغربية على روسيا، نظرًا لاعتمادها على السلاح الروسي بما يقارب ٤٥% من وارداتها الدفاعية، مع استمرارها

في المشاركة في تحالفات مع الولايات المتحدة واليابان في إطار الحوار الأمني الرباعي (QUAD) لموازنة النفوذ الصيني^(٦٥).

أما تركيا، فقد جمعت بين بيع الطائرات المسيّرة لأوكرانيا وتوسيع التعاون التجاري مع روسيا، مستفيدة من موقعها في الناتو ومن علاقاتها الاستراتيجية مع موسكو، وهو ما جعلها فاعلاً براغماتياً يحاول تعظيم مكاسبه من الاستقطاب القائم (Özertem 142, 2022). وبالمثل، سعت جنوب إفريقيا إلى التمسك بسياسة عدم الانحياز، رافضة إدانة موسكو في بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه استضافة مناورات بحرية مشتركة مع روسيا والصين في ٢٠٢٣، وهو ما أثار انتقادات غربية واعتبره البعض انحيازاً ضمنيّاً^(٦٦).

تُظهر هذه الحالات أن القوى المتوسطة في ظل الاستقطاب الجيوسياسي تميل إلى سياسات توازن دقيقة، لكن هذه الاستراتيجية ليست دون ثمن، إذ تعرّضها لضغوط دبلوماسية واقتصادية من كلا الجانبين، وتحدّ من قدرتها على تنفيذ أجندة خارجية مستقلة بالكامل^(٦٧).

٤. **التحديات المؤسسية في الحوكمة العالمية** تدرك القوى المتوسطة أن نفوذها يكمن في قدرتها على بناء التحالفات وتشكيل الإجماع داخل المنظمات الدولية. ولذلك، تتخبط بشكل مكثف في مجموعة واسعة من الأنشطة متعددة الأطراف:

- **بناء الجسور الدبلوماسية:** غالباً ما تعمل كوسيط نزيه بين القوى العظمى المتنافسة والدول النامية، مستفيدة من مصداقيتها كأطراف غير مهذّدة.
- **قيادة المبادرات المتخصصة:** تركز على مجالات محددة تتفوق فيها، مثل عمليات حفظ السلام (كندا)، أو المساعدات التنموية (أستراليا)، أو نزع السلاح، أو التجارة الحرة، مما يسمح لها بترك بصمة واضحة على الأجندة العالمية.
- **تشكيل التحالفات:** تقود أو تنضم إلى كتلات وتحالفات مرنة، مثل مجموعة "ميكتا" (MIKTA) التي تضم المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا، بهدف تنسيق المواقف وتعظيم التأثير الجماعي في محافل مثل مجموعة العشرين (G20). على الرغم من هذا النشاط الدؤوب، تواجه القوى المتوسطة حقيقة مُحبطة تتمثل في جمود الهياكل المؤسسية التي أنشئت في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥. هذا الجمود يعكس

توزيع القوة في ذلك الوقت، وليس في القرن الحادي والعشرين، ويتجلى في عقبتين رئيسيتين:

- **هيمنة القوى العظمى:** إن الآليات المؤسسية مثل حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، ونظام الحصص والتصويت في صندوق النقد والبنك الدوليين، تمنح القوى الكبرى (خاصة الدول الخمس دائمة العضوية والولايات المتحدة) قدرة شبه مطلقة على عرقلة أي إصلاح يهدد امتيازاتها. وبالتالي، تجد القوى المتوسطة نفسها تدعو إلى تغييرات جوهرية في نظام لا يمنحها الأدوات اللازمة لفرض هذا التغيير.
 - **صعوبة تعديل الميثاق التأسيسي:** تتطلب أي عملية إصلاح هيكلي، كتوسيع عضوية مجلس الأمن، موافقة أغلبية ساحقة تشمل القوى المهيمنة نفسها. هذا الشرط يجعل الإصلاح رهينة للمصالح الوطنية الضيقة لهذه القوى، وليس للمبادئ التعددية التي تدافع عنها القوى المتوسطة. إن الدعوات المتكررة لزيادة الشفافية والمساءلة والتمثيل العادل غالباً ما تضيع في ممرات المفاوضات السياسية المعقدة^(٦٨).
- وتأسيساً على ذلك، يكشف تحليل محور "التحديات والفرص أمام صعود القوى المتوسطة" أن هذه الفئة من الدول تقف أمام مرحلة مفصلية في مسارها الدولي. فمن جهة، تمتلك إمكانات نوعية- سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية- تمكّنها من لعب أدوار حاسمة في تشكيل النظام الدولي متعدد الأقطاب، خاصة إذا أحسنت استغلال القضايا العابرة للحدود كمساحات لبناء التحالفات وحشد الدعم. ومن جهة أخرى، تواجه هذه القوى قيوداً هيكلية ومؤسسية قد تحد من قدرتها على ترجمة هذه الإمكانيات إلى نفوذ مستدام. ومن ثم، فإن النجاح يتطلب استراتيجية مزدوجة تجمع بين تعزيز القدرات الوطنية وتوسيع شبكات التعاون الدولي، مع المحافظة على استقلالية القرار الخارجي في ظل بيئة عالمية تتسم بالاستقطاب وعدم اليقين.

خاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة التحليلية عن أن صعود القوى المتوسطة يُشكل قوة دافعة حاسمة في إعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. من خلال مزيج فريد من القدرات المادية والنشاط الدبلوماسي، تُساهم هذه القوى بنشاط في تحول النظام العالمي من نموذج تراتبي يركز على القوى الكبرى إلى نظام أكثر تعددية وتوزيعاً للقوة.

لقد أوضحت الدراسة كيف تُساهم القوى المتوسطة في توزيع أكثر تنوعاً للقوة، وتُؤثر على آليات الحوكمة العالمية، وتلعب أدواراً محورية في ديناميكيات الأمن الإقليمي. فمن خلال عدسات نظرية تحول القوة، اتضح أن القوى المتوسطة ليست مجرد متلقين لتحولات القوة، بل هي عوامل نشطة يمكن أن تُحفز تحولات إقليمية ذات تداعيات عالمية. ومن منظور الواقعية الجديدة، تُفسر سلوكياتها التعاونية كاستجابة عقلانية لمعضلة الأمن، حيث تُستخدم التعددية ودبلوماسية المتخصصة كأشكال من الموازنة لتعزيز الأمن النسبي. أما الليبرالية المؤسسية، فقد أبرزت كيف تُمكن المؤسسات الدولية القوى المتوسطة من تجاوز وزنها المادي، لتُصبح جهات فاعلة رئيسية في صياغة المعايير وبناء التوافق. وأخيراً، كشفت البنائية عن الأهمية الحاسمة للهوية والاعتراف في تحديد نفوذ القوى المتوسطة، مما يُشير إلى أن فعاليتها لا تقتصر على القدرات المادية بل تمتد إلى شرعيتها المتصورة.

لقد أكدت الدراسة الفرضية الرئيسية التي تُشير إلى أن صعود القوى المتوسطة يؤدي إلى تحول في بنية العلاقات الدولية نحو نظام أكثر تعددية وتوازناً، مما يُعزز التعاون المتعدد الأطراف ويُقلل من هيمنة القوى الكبرى. كما دعمت الفرضيات الفرعية، مُبينة أن القوى المتوسطة تُساهم في استقرار النظام وإضفاء الشرعية عليه، وأن النظريات المختلفة تُقدم تفسيرات مُتباينة لدورها، وأنها تُمارس نفوذها في الحوكمة العالمية عبر آليات متعددة، وتلعب دوراً حاسماً في الأمن الإقليمي.

آفاق البحث المستقبلي

على الرغم من التحليل الشامل الذي قدمته هذه الدراسة، لا تزال هناك عدة مجالات تستدعي المزيد من البحث لتعميق فهمنا لدور القوى المتوسطة في النظام الدولي المتطور:

- **استقرار التحالفات التي تقودها القوى المتوسطة:** دراسة مدى استدامة ومرونة التحالفات والائتلافات التي تُشكلها القوى المتوسطة، وقدرتها على الصمود أمام ضغوط القوى الكبرى والمنافسات الداخلية.
- **تأثير التغيرات السياسية الداخلية:** تحليل تأثير التغيرات السياسية الداخلية (مثل التحولات الديمقراطية أو التراجعات غير الليبرالية) داخل القوى المتوسطة على سياستها الخارجية وأدوارها الهيكلية في النظام الدولي.

- دراسات حالة إضافية: إجراء المزيد من دراسات الحالة التجريبية التي تُركز على التفاعل بين تحولات القوة الإقليمية التي تُحفزها القوى المتوسطة والديناميكيات الأمنية العالمية.
- دور الجهات الفاعلة غير الحكومية: البحث في كيفية تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية (مثل الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وحركات المجتمع المدني) على تضخيم أو تقييد نفوذ القوى المتوسطة.
- الاستجابة للتحديات العابرة للحدود: دراسة كيفية استجابة القوى المتوسطة بشكل جماعي لتحديات عالمية مُلحة مثل الأوبئة، وتغير المناخ، والأمن السيبراني، ومدى فعاليتها في قيادة هذه الاستجابات.

هوامش ومراجع البحث:

(^١) سعاد محمود أبو ليلة القوى المتوسطة دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٩) (يوليو، ٢٠١٢).

- (^٢) Martin Wight, Power Politics (London: Royal Institute of International Affairs, 1978); R.G. Riddell, "The Role of Middle Powers in the United Nations", Statements and Speeches, No. 40 (Ottawa: Department of External Affairs, 1948), P.40; Carsten Holbraad, "The Role of Middle Powers", Cooperation and Conflict, No.6 (1971; Robert L. Rothstein, Alliances and Small Powers (New York: Columbia University Press, 1968); David Vital, the Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations (Oxford University Press, 1967.
- (^٣) Robert L. Rothstein, Alliances and Small Powers (New York: Columbia University Press, 1968); David Vital, the Inequality of States: A Study of the Small Power in International Relations (Oxford University Press, 1967.

- (4) Adam Chapnick, "The Middle Power Project: Canada and the Founding of the United Nations" (Vancouver: University of British Columbia Press, 2005).
- (5) Andrew F. Cooper, "Niche Diplomacy: A Conceptual Overview", in Andrew F. Cooper ed., Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War (London: Macmillan, 1997).
- (6) Robert Cox, "Middle power manship, Japan, and Future World Order", International Journal, xliv (Autumn, 1989)
- (7) Andrew Hurrell, "Some Reflections on the Role of Intermediate Powers in International Institutions", in Andrew Hurrell, et al. ed., Paths to Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States (Washington, DC: Latin American Program, Woodrow Wilson International Center, 2000).
- (8) Daniel Flesmes, "Emerging Middle Powers' Soft Balancing Strategy: State and Perspectives of the IBSA Dialogue Forum", GIGA Working Paper, No. 57 (Hamburg: German Institute of Global and Area Studies, 2007).
- (9) Andrew Hurrell, "Paths to Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States", Op.Cit.
- (10) H.H. Herstien, L.J. Hughes, and R.C. Kirbyson, Challenge & Survival: The History of Canada (Scarborough: ON: Prentice-Hall, 1970).
- (11) Ann Denholm Crosby, "A Middle-Power Military in Alliance: Canada and NORAD", Journal of Peace Research, Vol. 34, No. (February, 1997).
- (12) John Ravenhill, "Cycles of Middle Power Activism: Constraint and Choice in Australian and Canadian Foreign Policies", Australian Journal of International Affairs, Vol. 52, No.3 (1998).
- (13) سعاد محمود أبو ليلة، مرجع سبق ذكره.
- (14) Candice Moore, "The 'New' Middle Powers, Vision and Order in International Politics: Triumph of Liberalism or Opportunity Missed?", Paper presented at the NISA Conference 2007, (Odense, 23-25 May, 2007).

- (15) Wight, Martin. Power Politics. London: Royal Institute of International Affairs, 1978.
- (16) Eduard Jordaan, "The concept of a Middle Power in International Relations", Politikon: South African Journal of Political Studies, Vol. 30, Issue 1 (2003).
- (17) Robert Keohane, "Lilliputians' Dilemmas: Small States in International Politics", International Organization, Vol. 23, No.2 (spring, 1969).
- (18) Alan K Henrikson, "Middle Powers as Managers: International Mediation Within, across, and Outside Institutions", paper presented at the Conference on Middle Powers in the New World Order (Langdon Hall: Cambridge, Ontario, 1993).
- (19) Eduard Jordaan, "Conceptualising the Difference Between Emerging and Traditional Middle Powers", Paper presented at the National Conference of the South African Association of Political Studies (University of Durban-Westville: South Africa, 5-7 October, 2001).
- (20) Detlef Nolte, "How to Compare Regional Powers: Analytical Concepts and Research Topics", Paper presented at the ECPR Joint Sessions of Workshops (Helsinki, May 7-12, 2007).
- (21) Candice Moore, "The 'New' Middle Powers, Vision and Order in International Politics: Triumph of Liberalism or Opportunity Missed? Op. Cit.
- (22) John Ravenhill, "Cycles of Middle Power Activism: Constraint and Choice in Australian and Canadian Foreign Policies", Op. Cit.
- (23) Organski, A. F. K. World Politics. New York: Knopf, 1958.
- (24) Tammen, Ronald L., et al. Power Transitions: Strategies for the 21st Century. Chatham House, 2000.
- (25) Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.
- (26) Keohane, Robert O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton University Press, 1984.
- (27) Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. Cambridge University Press, 1999.
- (28) Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton University Press, 2011.

- (29) Hurrell, Andrew. "Hegemony, Liberalism and Global Order: What Space for Would-be Great Powers?" *International Affairs* 82, no. 1 2006.
- (30) Kharas, Homi. "The Emerging Middle Class in Developing Countries." OECD Development Centre Working Paper No. 285, 2010.
- (31) World Bank. World Development Indicators Database. Washington, DC: World Bank, 2023, available at: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>
- (32) Baldwin, David A. Power and International Relations: A Conceptual Approach. Princeton: Princeton University Press, 2016
- (33) أبو زيد، محمود. القوى المتوسطة في السياسة الدولية المعاصرة. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩.
- (34) Axworthy, Lloyd. Navigating a New World: Canada's Global Future. Toronto: Knopf Canada, 2001.
- (35) Leite, Iara Costa, Bianca Suyama, and Laura Trajber Waisbich. Brazil's Engagement in International Development Cooperation: The State of the Debate. Brighton: IDS, 2015.
- (36) الحسيني، أحمد. "الأجندة الدولية للقضايا غير التقليدية: منظور نظري." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد ٦٥ (٢٠٢١): ٤٥-٦٨.
- (37) Barnett, Jon, and John Campbell. Climate Change and Small Island States: Power, Knowledge and the South Pacific. London: Earthscan, 2010.
- (38) Kickbusch, Ilona, Gabriel M. Leung, Zulfiqar A. Bhutta, and et al. "Covid-19: How a Virus Is Turning the World Upside Down." *BMJ* 369 (2020): m1336.
- (39) Nye, Joseph S. The Future of Power. New York: Public Affairs, 2011.
- (40) Rosenau, James N. Governance without Government: Order and Change in World Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.
- (41) Cooper, Andrew F. Niche Diplomacy: Middle Powers after the Cold War. London: Macmillan, 1997.

- (42) Chapnick, Adam. "Middle Power Narratives and Canadian Foreign Policy." *Canadian Foreign Policy Journal* 17, no. 3 (2011).
- (43) Habib, Adam. "South Africa's Foreign Policy: Hegemonic Aspirations, Neoliberal Orientations and Global Transformation." *South African Journal of International Affairs* 16, no. 2 (2009): 143–159.
- (44) Vigevani, Tullo, and Gabriel Cepaluni. "Lula's Foreign Policy and the Quest for Autonomy through Diversification." *Third World Quarterly* 28, no. 7 (2007).
- (45) Altunışık, Meliha Benli. "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East." *Insight Turkey* 10, no. 2 (2010).
- (46) Nye, Joseph S. *The Future of Power*, Op. Cit.
- (47) Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- (48) Altunışık, Meliha Benli, and Lenore G. Martin. "The UN and the Arab-Israeli Conflict: American Hegemony and UN Intervention since 1947." *Middle East Journal* 65, no. 4 (2011).
- (49) Landsberg, Chris. "Pax South Africana and the Responsibility to Protect." *Global Responsibility to Protect* 2, no. 2 (2010).
- (50) Kenkel, Kai Michael. "South America and Peace Operations: Coming of Age." *International Peacekeeping* 20, no. 1 (2013).
- (51) Gyngell, Allan, and Michael Wesley. *Making Australian Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- (52) Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Op. Cit.
- (53) Hurrell, Andrew. "Hegemony, Liberalism and Global Order: What Space for Would-be Great Powers?" *International Affairs* 82, no. 1 (2006).
- (54) Cooper, Andrew F. *The Diplomacies of Small States: Between Vulnerability and Resilience*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2011.
- (55) Altunışık, Meliha Benli. "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East.", Op. Cit.
- (56) **Financial Times**. "Brazil to Host COP30 in the Amazon as Lula Boosts Green Credentials." *Financial Times*, May 18, 2023.

<https://www.ft.com/content/57f82396-3d4d-414b-b0cf-a90a751701ce>.

- (57) **World Health Organization (WHO)**. “WHO Supporting South African Consortium to Establish First COVID mRNA Vaccine Technology Transfer Hub.” WHO News Release, June 21, 2021. <https://www.who.int/news/item/21-06-2021-WHO-supporting-South-African-consortium-to-establish-first-COVID-mRNA-vaccine-technology-transfer-hub>.
- (58) Nye, Joseph S. *The Future of Power*, Op. Cit.
- (59) Neack, Laura. *The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era*. 3rd ed. Lanham: Rowman & Littlefield, 2014.
- (60) Cooper, Andrew F. *Middle Powers and the Rise of China*. New York: Oxford University Press, 2021.
- (61) Smith, Karen E. "Energy Geopolitics and Middle Powers after the Ukraine War." *International Affairs* 99, no. 1 (2023).
- (62) Holbraad, Carsten. *Middle Powers in International Politics*. London: Palgrave Macmillan, 2020.
- (63) Vigevani, Tullo, and Gabriel Cepaluni. “Lula’s Foreign Policy and the Quest for Autonomy through Diversification”, Op. Cit.
- (64) Smith, Karen E. "Middle Powers and the Ukraine Conflict: Between Principles and Interests." *International Affairs* 99, no. 1 (2023): 50–66.
- (65) Pant, Harsh V., and Yogesh Joshi Saha. “India’s Balancing Act: Navigating Between Russia and the United States.” *International Affairs* 98, no. 1 (2022): 15–27.
- (66) Fabricius, Peter. “South Africa’s Joint Naval Exercise with Russia and China Draws Criticism.” *Institute for Security Studies (ISS)*, February 20, 2023.
- (67) Holbraad, Carsten. *Middle Powers in International Politics*. London: Palgrave Macmillan, 2020.
- (68) Patrick, Stewart. *The State of Multilateral Order*. New York: Council on Foreign Relations Press, 2015.